إصدارات مركز النخب العلمية 20

مركز النخب العلمية
نخب NOKHAB

أَبْرَزُ الطُّعُونِ المُعَاصِرَةِ فِي الجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ

إِعْدَادُ
د. عبدالرحمن بن عبدالعزيز العقل
الأستاذ المساعد بجامعة القصيم

أبرز الطعون المعاصرة

في الجامع الصحيح للبخاري

إعداد

د. عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل
الأستاذ المساعد بجامعة القصيم

المقدمة

الحمدُ لله الذي جعل سُنَّةَ نبيِّهِ قرينةَ كتابِه المبين، وجعلهما للأمَّةِ خيرَ مَنبَعٍ ومَعِين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على المبعوثِ رحمةً للعالمين، نبيِّنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمَّا بَعْدُ:

فإنَّ السُّنَّةَ النبويَّة الشريفة هي المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم، وهما متلازمان، لا ينفكُّ أحدهما عن الآخر، فالسُّنَّة: هي المفسِّرة للقرآن، والمبيِّنة لمعناه، والمخصِّصة لعامِّه، والمقيِّدة لمطلقه، وهي ذات مكانةٍ عظيمةٍ في الدين، ومنزلةٍ ساميةٍ في قلوبِ المسلمين.

ولما كانت السُّنَّة بهذه المكانة العالية والمنزلة الرفيعة، أراد أعداء الإسلام والمسلمين إسقاطَ الثقة بها أو إضعافَها؛ لإبعاد المسلمين عن دينهم، وتشكيكهم في أهم مصادر شريعتهم ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الصف:٨].

ولقد تعرضت السُّنَّة النَّبويَّة لهجمات وانتقادات وطعون وشبهات من هؤلاء الحاقدين والمغرضين منذ العصور الأولى للإسلام، واتخذت هذه الهجماتُ

والانتقادات صورًا وأشكالًا متنوعة؛ تارة بادعاء تناقض نصوصها وتضادِّها، وتارة بادعاء مخالفتها للقرآن أو العقل، وتارة بالطعن في رواتها، وتارة بالطعن في حجيتها، وتارة باختلاق بعض الأحاديث ونسبتها كذبًا وزورًا إلى النبي ﷺ، إلى غير ذلك من الافتراءات والشبهات.

ولكن السُّنَّةَ محفوظةٌ بحفظِ الله لها؛ فقد هيَّأ لها رجالًا جهابذة يحمونها، فأفنوا أعمارهم في جمعها، وتمييز صحيحها من سقيمها، وأصيلِها من دخيلها، وحفظِها ومدارستها والعمل بها، وصانوها من عبث العابثين، ومن افتراءات المغرضين، وبذلوا الغالي والنفيسَ من أجل الذَّوْد عن حِيَاضِها، لتظلَّ -كما شاء الله لها- نقيةً من الشَّوائب، رفيعة الشأن، عليَّة المكان.

وبقيت السُّنة مع كل ما مر بها راسخةً ثابتة رَدَحًا من الزمن، حتى جاء المعاصرون من أعداء الإسلام، ومَن تبعهم من أبناء الأمة الإسلامية، فجعلوا شبهات المتقدمين منطلَقًا لهم، وأتوا بأشياءَ لم يأتِ بها الأوائل، وكان هدفهم الأول إسقاط الصحيحين؛ لأنهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى، وكان التركيز على صحيح البخاري على وجه الخصوص؛ لأنه مُقَدَّم في الصحة على صحيح مسلم وغيره.

ولما كانت هناك شبهات معاصرة تفوَّه بها بعض المتأخرين لم تكن في الزمن السابق، ولم تأخذ حقَّها من الرد، وأغلبها مُوَجَّه نحو صحيح الإمام البخاري، رأيتُ؛ بعد الاستخارة والاستشارة، أن يكون موضوع بحثي هذا (أبرز الطعون المعاصرة في الجامع الصحيح للبخاري)؛ لأذكر أبرز الشبهات حول الجامع الصحيح والرد عليها، مع ذكر الطوائف المعاصرة التي كانت وراء هذا الطعن، وبيانِ أهدافها وأساليبها.

أهمية الموضوع

تتجلّى أهمية الموضوع في النقاط التالية:

١) أنَّ هذا الموضوع يتعلق بالسُّنة النَّبوية التي هي الأصل الثاني لهذا الدِّين، والمرجع العام للمسلمين، بعد كتاب ربِّ العالمين، وشرفُ الشَّيء وأهميته مرتبطٌ بشرف الـمُتَعَلَّق به.

٢) الجامع الصحيح للبخاري من أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى، وفي الدفاع عنه دفاع عن الإسلام.

٣) أنَّ في رد شُبَه المعاصرين الطاعنة في الجامع الصحيح؛ صيانةً للسُّنة من عبث العابثين، وإغلاقًا للباب أمام المتربِّصين والمغرضين.

٤) أنَّ في ذكر الفرق الطاعنة في الجامع الصحيح وبيان دوافعهم وكشف مخططاتهم، تبصيرًا لأبناء المسلمين بكيد أعداء الدين، وتحذيرًا للذين يجهلون أمرهم.

أسباب اختيار الموضوع

دعاني لاختيار هذا الموضوع والكتابة فيه، ما يلي:

١) ما سبق بيانه في أهمية موضوع البحث.

٢) موجةُ الطعن المعاصرة في الجامع الصحيح، وانتشار ذلك في وسائل الإعلام بشتى أنواعه؛ المرئيةِ والمسموعة والمكتوبة.

٣) بروز بعض الشُّبه المعاصرة حول الجامع الصحيح التي لم تكن من قبل، وأهمية الردِّ عليها.

٤) عدم كفاية المحاولة التي قام بها بعض الباحثين في الردِّ على الشبه المعاصرة، وضعف بعض هذه الردود.

٥) محاولة جمع أبرز الشبهات حول الجامع الصحيح، والردُّ عليها بأسلوب سهل ومختصر.

خطة البحث

وقد جعلتُ هذا البحث في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس.

المقدمة: وتشتمل على: أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وخطة البحث.

المبحث الأول: الطاعنون في الجامع الصحيح ودوافعهم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الطاعنون في الجامع الصحيح.

المطلب الثاني: دوافع الطعن في الجامع الصحيح.

المبحث الثاني: شبهات حول الجامع الصحيح.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس: وتشمل: فهرس المراجع والمصادر، وفهرس الموضوعات.

المبحث الأول
الطاعنون في الجامع الصحيح وأهدافهم

المطلب الأول: الطاعنون في الجامع الصحيح:

قبل الحديث عن المعاصرين الذين طعنوا في الجامع الصحيح للإمام البخاري، لا بد من الإشارة إلى مَن سبقهم بالطعن في السُّنَّة من المتقدمين؛ فقد كانوا المرجعية الأولى للمتأخرين والمعاصرين، وأكثر الفرق والطوائف المعاصرة تلتقي في الأصول والعقائد مع الفرق المنحرفة القديمة.

ومن أشهر الفرق الطاعنة في السُّنَّة قديمًا، ما يلي(١):

أولًا: الخوارج: وهم من الفرق المنتسبة للإسلام، ولهم اعتقادات كثيرة باطلة، ويُعَدُّون من أوائل الطاعنين في السُّنَّة النبوية، فإمامُهم ذلك الرجل الذي اعترض على النبي ﷺ في تقسيمه، فقال: «**وَاللَّهِ إِنَّ هَذِهِ القِسْمَةَ مَا عُدِلَ فِيهَا، وَمَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ**»(٢).

(١) ينظر: السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم ص (٦٩-٦٨)، والطاعنون في السنة قديمًا وحديثًا، مقال للدكتور: عبد الرحمن المحمود على موقعه في الشبكة العالمية (almahmod.net).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فرض الخمس، باب ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلفة قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه (٤/ ٩٥) رقم (٣١٥٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام

والخوارج يسقطون عدالة عليٍّ رضي الله عنه، والذين شاركوا في وقعتَيِ الجمل وصِفِّين، وأيضًا الحكمين، وكل مَن رضي بتحكيمهما، ويصفونهم بالكفر والفسق؛ ولهذا ردوا أحاديث جمهور الصحابة بعد الفتنة.

ثانيًا: المعتزلة: وهي الفرقة المشهورة المعروفة بآرائها الشاذة المخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة، وقد طعن أصحاب هذه الفرقة في جملة من الصحابة، وردوا عددًا كبيرًا من الأحاديث بحجة مخالفتها للعقل، كما ردوا أحاديث أخرى كثيرة تخالف عقائدهم الباطلة التي يعتقدونها، ومن ذلك: أحاديث الشفاعة، وأحاديث الصفات، وأحاديث رؤية الله في الآخرة، وأحاديث عذاب القبر، وغيرها.

ثالثًا: الرافضة: وهم الذين يتبرأون من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، ويسبونهم وينتقصونهم، بل ويكفرونهم، وينكرون عدالتهم، ويرفضون جميع الأحاديث التي يروونها.

روى الكليني بإسناده إلى أبي جعفر أنه قال: «ارتدَّ الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم إلا ثلاثة: المقداد، وسلمان، وأبو ذر»[(١)].

وتصبر من قوي إيمانه (٢/ ٧٣٩) رقم (١٠٦٢) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(١) روضة الكافي للكليني ص (٢٠٢).

وقال شرف الدين الموسوي الرافضي: «إن أصالة العدالة في الصحابة مما لا دليل عليه، ولو تدبروا القرآن الحكيم لوجدوه مشحونًا بذكر المنافقين منهم»[1].

رابعًا: الزنادقة: وهم الذين أظهروا الإسلام ومتابعة الرسل، وأبطنوا الكفر ومعاداة الله ورسله، وقد أنكروا السُّنَّة آحادَها ومتواترَها، ووضعوا عددًا من الأحاديث الباطلة؛ لإسقاط هيبة السُّنَّة، وتشويه سمعة الإسلام والمسلمين[2].

وأما المعاصرون الذي طعنوا في الجامع الصحيح، فهم:

أولًا: القرآنيون: وهؤلاء تأثروا بمنهج الخوارج في الطعن في السُّنَّة النبوية، فزعموا أنَّ السُّنة لا يُحتجُّ بها مطلقًا، وإنما الاحتجاج بالقرآن الكريم فقط، وظنُّوا أن ذلك أحوَطُ لدينهم، ويحتجون بحجج واهية، وشبه متهالكة، إذ قالوا: إنما كتبت السُّنة بعد النبي ﷺ بمدة طويلة، وإنَّ رواة هذه الأحاديث قد يطرأ عليهم الخطأ والنسيان، ولهذا لا يجزم بما يروون، إلى

(١) الفصول المهمة في تأليف الأمة ص (٢٠٣).
(٢) أحكام أهل الملل والردة من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل ص (٤٥٩)، الفرق بين الفرق ص (١٣٣)، الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٧٦).

غير ذلك من الترهات والشبهات الفاسدة الكاسدة[(١)].

ثانيًا: العقلانيون: وهم معتزلة العصر؛ لأنهم يلتقون مع المعتزلة في الأصول والأفكار، ومن ذلك: تقديسهم للعقل، وتقديمهم له على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

وقد طعن العقلانيون المعاصرون في أحاديثَ كثيرةٍ في صحيح الإمام البخاري؛ بحجة أنها تخالف العقل، فأقحموا عقولهم فيما لا مجال لها فيه، ولا طاقة لها به، فضلُّوا وأضلُّوا[(٢)].

ثالثًا: الرافضة المعاصرون: وهم امتداد لأسلافهم الأوائل، ولكنهم زادوا عليهم في طعونهم في السُّنة المطهرة.

وقد وجَّه هؤلاء المعاصرون سهامهم نحو الصحيحين، وكان هدفهم الأول الطعن في الجامع الصحيح، وفي مؤلفه الإمام البخاري، وقد ألَّف فتح الله النمازي الأصفهاني الرافضي المتوفى سنة (١٣٣٩هـ)، كتابًا في نقد الجامع الصحيح للبخاري، أسماه: (القول الصراح في نقد الصحاح)، وحشاه بسبِّ الإمام البخاري واتهامه بعدد من التهم الباطلة، والطعن في أحاديث جامعه[(٣)].

(١) شبهات القرآنيين حول السنة النبوية ص (٢٧) وما بعدها، شبهات القرآنيين لعثمان بن معلم ص (٢٢) وما بعدها.
(٢) نقض أصول العقلانيين (٢/ ٣٨).
(٣) ينظر: انتقادات الشيعة المعاصرين للصحيحين وقيمتها العلمية، للدكتور لطفي بن محمد الزغير، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين بالجامعة الأردنية، ٢٠١٠م، ص (٨-١٦).

رابعًا: الحداثيون: وهم بعض المنتسبين للإسلام والعروبة ممن أعجبوا بالثقافة الغربية ونقدها لموروثها الدِّيني، فأرادوا أن يطبقوا ذلك على نصوص الشريعة الإسلامية؛ لينهضوا بالأمة الإسلامية نحو التقدم والازدهار في زعمهم؛ ولذلك تعاملوا مع الأحاديث النبوية عامة، وأحاديثِ الصحيحين خاصة وَفقًا للمعايير الغربية، وعدُّوها موروثًا تاريخيًّا انتهى وقته؛ ولهذا كانوا يستهزئون بالأحاديث، خصوصًا أحاديثَ الصحيحين، وصحيح البخاري على وجه أخص[(١)].

خامسًا: المستشرقون: وهم المرجعية الأساسية لكل الطاعنين المعاصرين الذين سبق ذكرهم، وعلى رأس هؤلاء المستشرقين الطاعنين في السُّنة: المستشرق (جولدتسيهر) وقد ألَّف عددًا من الكتب المشتمِلة على الطعن في السنة عمومًا، والصحيحين على وجه الخصوص، وأورد فيها عددًا من الشبهات والافتراءات؛ ولهذا صارت هذه الكتبُ مصدرًا ومنهلًا لكل الطاعنين في السُّنة من المعاصرين، ومن افتراءاته: أنَّ صحيح البخاري فيه كثير من التحريفات، وأنَّ البخاري ألَّف كتابه تحت تأثير ضغط العباسيين، وغيرها من الافتراءات[(٢)].

---

(١) ينظر: المنطلقات الفكرية والعقدية عند الحداثيين للطعن في الصحيحين، للدكتور أنس سليمان المصري النابلسي، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين بالجامعة الأردنية، ٢٠١٠م، ص (٤-٢٨).

(٢) ينظر: المنطلقات الفكرية والعقدية لمدارس الطعن في الصحيحين (المستشرق

المطلب الثاني
أهداف الطعن في الجامع الصحيح:

قبل الحديث عن هذه الأهداف، لا بدَّ من بيان السبب الرئيس الذي دعا هؤلاء الطاعنين إلى التركيز -في الطعن- على صحيح البخاري، فالناظر في الطعون المعاصرة في السُّنة النبوية يجد أنَّ أكثرها مُوَجَّه نحو صحيح البخاري، والسبب في ذلك أنَّ الطاعنين عرفوا مكانة الجامع الصحيح في نفوس المسلمين؛ فأرادوا إسقاط هيبته؛ لأن في ذلك إسقاطًا لهيبة الكتب الأخرى دون عناء، والنتيجة هدم السُّنة كلها.

ويمكن إجمالُ أبرز دوافع الطعن في الجامع الصحيح في النقاط التالية:

الهدف الأول: إسقاط الدين الإسلامي

إنَّ الطاعنين في السُّنة النبوية على وجه العموم، وفي الجامع الصحيح للبخاري على وجه الخصوص، مع اختلاف طوائفهم ومشاربهم وثقافاتهم، واختلاف أزمنتهم وأمكِنَتِهم؛ يتفقون جميعًا على هدف واحد؛ وهو الطعن في الدِّين الإسلامي، وذلك عن طريق التشكيك في مصادره الأصيلة، ومنها السُّنة

جولدتسيهر والطعن في صحيح الإمام البخاري)، للدكتور أمين عمر محمد، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين بالجامعة الأردنية، ٢٠١٠م، ص (٧-٢٥).

النبوية الشريفة التي هي المصدر الثاني بعد القرآن الكريم.

ومن أوائل الذين سَعَوا في تحقيق هذا الهدف: المستشرقون، فقصدهم من الطعن في الجامع الصحيح للبخاري على وجه خاص، والسُّنة النبوية على وجه عام؛ استبعادُ الإسلام من الساحة الدينية، ونشر الديانة اليهودية والنصرانية بين المسلمين، فدبَّروا المكايد للنَّيْل من الإسلام بالطعن فيه، وتشويه سمعته؛ حتى يصدوا الناس عنه وينفروهم منه، فبدأوا بالطعن في السنة لتكون لهم بوابةً للطعن في الدين، وألبسوا هذا الطعن لباسَ البحث العلمي والموضوعية؛ ولهذا انخدع بهم بعضُ أبناء المسلمين، فأصبح يروِّج لهذه الشبهات ويتبناها[1].

الهدف الثاني: نُصرة المذهب العقدي

فكثير من الطوائف والفرق الضالة المنحرفة، طعنت في بعض أحاديث الجامع الصحيح، لمخالفتها لأصولها العقدية؛ فالمعتزلة ردُّوا أحاديث الشفاعة؛ لأنها تعارض أصلهم في الوعيد؛ وهو أن مرتكب الكبيرة مخلد في النار، وردوا الأحاديث المثبِتة لصفات الله تعالى؛ لمعارضتها أصلَهم في نفي الصفات، كما ردوا أحاديث القدر؛ لأنها تخالف أصلهم في القدر، وهو أن أفعال العباد ليست

(١) ينظر: المستشرقون والحديث النبوي ص (١٢٨ - ٢٨٦)، ظاهرة انتشار الإسلام وموقف بعض المستشرقين منها، ص (٧٦، ٧٧)، المبشرون والمستشرقون في موقفهم من الإسلام، ص (١١).

مخلوقة لله، وإنما العباد هم الخالقون لها. وكذلك الخوارج ردوا عددًا من الأحاديث المخالفة لأصولهم العقدية المنحرفة، وغيرهم من الفرق الضالة.

الهدف الثالث: الكيد لأهل السُّنة

وهذا هو الهدف الأكبر للرافضة؛ يريدون الكيد لأهل السُّنة والنَّيلَ منهم وإسقاطَ مذهبهم؛ لأنهم العدو الأول في نظرهم، ولذلك طعنوا في أوثق مصادرهم وشككوا فيها؛ وطفقوا يبحثون عن الشبهات التي بثها أعداء الإسلام بطوائفهم المختلفة، فجمعوها ووعوها وزادوا عليها، ونشروها عبر وسائل الإعلام المختلفة، وتبعهم في ذلك الإباضية المعاصرون، وغيرهم من المتربصين بأهل السُّنة.

الهدف الرابع: الاحتياط في الدين

وهذا الهدف تبناه القرآنيون، وتبعهم بعض المخدوعين من أبناء المسلمين، فزعموا أنَّ السُّنة لا يُجزم بصحتها، واحتجوا بحجج واهية، وقرروا -بناءً على ذلك- الاكتفاءَ بالقرآن الكريم فقط، والاستغناء عن السنة النبوية الشريفة، وعدم الاحتجاج بها مطلقًا، وأظهروا ذلك مظهرَ الاحتياط في الدين، وكلُّ مسلم بصير يعلم كذب هذا الادعاء، وخطره على الإسلام والمسلمين.

الهدف الخامس: التجديد وتنقية التراث

فهناك بعض المنتسبين للإسلام طعنوا في أحاديث الجامع الصحيح؛ بحجة أنها غير مواكبة للعصر والواقع الذي نعيشه، وتأثروا في ذلك بالغربيين وحضارتهم، والذين سعوا وراء هذا الهدف هم بعض المسلمين الذين عاشوا في البلدان غير الإسلامية، ووُجِّهتْ لهم شبهاتٌ عن الإسلام والمسلمين، فما وجدوا حجة يواجهون بها هذه الشبهات سوى ردِّ النصوص التي دارت حولها الشبهات، ويلحق بهؤلاء: العقلانيون والحداثيون ونحوُهم.

الهدف السادس: حب الظهور والشهرة

فكثير من ضعفاء النفوس الذين يلهثون وراء الشهرة والأضواء، تجرَّؤوا على الجامع الصحيح للبخاري من أجل الوصول إلى هذا الهدف الدنيء، فدخلوا من بابِ (خالفْ تُعرَفْ)، وقد لمَّعتهم لنا وسائلُ الإعلام الحديثة؛ خصوصًا المرئية، وساعدتهم على تحقيق أهدافهم، وربما شجعهم على ذلك بعضُ أعداء الإسلام؛ من اليهود والنصارى، والرافضة، والعلمانيين واللِّبْراليين وأمثالهم.

المبحث الثاني
شبهات حول الجامع الصحيح

الشبهة الأولى: أنَّ البخاري بشر يصيب ويخطئ وليس بمعصوم؛ ولهذا لا نجزم بصحة كتابه[1]:

ويُرد على هذه الشبهة بما يلي:

أولًا: أنَّ عدم العصمة لا يعني أنَّه لا بد من وجود الخطأ في كلِّ عمل، وإنما يعني احتمال وجود الخطأ، وهناك كثير من الأعمال المشاهدة التي أتقنها أصحابها غاية الإتقان، فلا تكاد تجد فيها خطأً، ولا مانع عقلًا ولا شرعًا ولا عادةً من أنْ يعمل الإنسان عملا صوابًا يسلم فيه من الأخطاء؛ ولهذا فإنَّ مَن يدعي وجود خطأ في عملٍ ما، عليه أن يأتي بحجة تثبت وجود ذلك الخطأ، أما زعم وجود الخطأ بمجرَّد احتمال وقوعه فهو حجة فاسدة؛ وبهذا نعلم أنَّ عدم عصمة البخاري لا يعني عدم صحة جامعه؛ والأخطاء المزعومة التي يُدَّعى أنها تمنع الوثوق به، متوهَّمة لا وجود لها، ولا دليل عليها.

ثانيًا: أنَّ وجود الخطأ اليسير والنادر في عملٍ من الأعمال البشرية التي عُرفت بالجودة والاتقان، ليس مسوِّغًا لهدم ذلك العمل أو عدم الوثوق به، ما دام صوابه غالبًا وخطؤه نادرًا، بل يقتضي العدلُ والإنصافُ ومنطقُ

(١) ينظر: أضواء على السنّة المحمّديّة - محمود أبو رية ص (٢٧٤).

العقل أنْ يُغمر يسير الخطأ في بحر الصواب؛ ولهذا عدَّ العلماء الانتقاداتِ اليسيرةَ التي وُجِّهت للجامع الصحيح في عداد العدم، فهي غير قادحة في صحته، ولا موجبة لعدم الوثوق به.

ثالثًا: أنَّ الإمام البخاري أتقن كتابه غاية الإتقان، خصوصًا في جانب التَّثبُّت من صحة الأحاديث، وقد وضع شروطًا صارمة جدًّا لصحة الحديث لم يضعها أحدٌ غيره، وبهذا خرجت أحاديث كثيرة عن شرطه لعلة يسيرة أو شبهة دقيقة ومع ذلك كان يتقرب إلى الله بالصلاة عند وضع كلِّ حديث رجاءَ أن يوفقه الله في كتابه، قال الفربري: قال لي محمد بن إسماعيل البخاري: "ما وضعتُ في كتاب الصحيح حديثًا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين"[(١)].

وقد أمضى الإمام البخاري سنين عِدَّة في تمحيص كتابه وتدقيقه، كما قال: "صنفت كتابي الصحيح لستَّ عشرةَ سنة، خرَّجته من ستِّمائة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى"[(٢)].

رابعًا: أنَّ الإمام البخاري عرض كتابه الجامع الصحيح على جهابذة علماء الحديث في زمانه، كما حكى ذلك العقيلي، فقال:

---

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٧).
(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٣).

«لـمَّا ألَّف البخاري كتابه الصحيح، عرضه على بن المديني ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل وغيرهم، فامتحنوه، وكلهم قال: كتابك صحيح إلا أربعة أحاديث". قال العقيلي: "والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة"[(١)].

وسمع الجامعَ الصحيح من الإمام البخاري خلقٌ كثير من طلابه النجباء، الذين يُقدَّرون بالآلاف، قال الفربري: «سمع الصحيحَ من البخاري تسعون ألفًا»[(٢)]، ويرى بعض المحققين أنَّ عددهم أكثر من ذلك[(٣)]، وقد اهتم هؤلاء الرواة بالجامع الصحيح أشد الاهتمام؛ فكانوا يقرؤونه كلمة كلمة، ويفحصونه حرفًا حرفًا.

فالجامع الصحيح لم يقتصر العمل فيه على جهد الإمام البخاري وحده، بل فحصه جهابذة العلماء الذين هم شيوخ البخاري وأقرانه وتلامذته، بل استمرَّ الفحص والتدقيق لعصور مديدة، فأجاز هؤلاء العلماء الجامع الصحيح وأيَّدوا الإمام البخاري في الأعم الأغلب من صحيحه، ولم ينتقدوا فيه شيئًا سوى أحرف يسيرة لا تكاد تُذكر.

---

(١) ينظر: تهذيب التهذيب (٩/ ٥٤).
(٢) ينظر: ما تمسُّ إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري للنووي ص (٤١)، فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٩١).
(٣) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٩١).

فالكتاب إذًا بصورته الحاليَّة يُعدُّ عملًا جماعيًّا؛ وهذا يدُلُّ على قلة نسبة الخطأ فيه؛ لأنه رُوجع من قبل آلاف الجهابذة من علماء الحديث، ومن ذوي المعارف المختلفة.

خامسًا: أنَّ الأمة تلقت الجامع الصحيح للإمام البخاري بالقبول، قال ابن الصلاح: «ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يُقطع بصحته لتلقِّي الأمةِ كلَّ واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن»[(١)].

وقال النووي: «اتفق العلماء -رحمهم الله- على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحُّهما وأكثرهما فوائد ومعارف؛ ظاهرة وغامضة»[(٢)].

وقد سبق الجامعَ الصحيح كتبٌ أخرى، وقد جاءت بعده كتب كثيرة، وجميعها لم تحظ باتفاق الأمة عليها، سوى صحيح مسلم، والجمهور على أن صحيح البخاري أفضل منه، فكيف

(١) معرفة أنواع علوم الحديث ص (٢٩).
(٢) شرح صحيح مسلم (١/ ١٤).

يكون الجامع الصحيح غيرَ موثوق به لاحتمال وجود أخطاء فيه، والأمة تتلقاه بالقبول وتتفق على صحته؟!

الشبهة الثانية: أنَّ البخاري مات ولم يكمل كتابه وتركه مسوَّدة، وأكمله مَنْ بعده، ومن شأن المسودات عدم التمحيص[1]:

اتكأ أصحاب هذه الشبهة، في تأييد شبهتم؛ على ما نقله ابن حجر في فتح الباري عن المستملي، قال: "انتسختُ كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري، فرأيت فيه أشياء لم تتم، وأشياء مبيضة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئًا، ومنها أحاديث لم يترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض"[2].

ويُجاب عن هذه الشبهة بما يلي:

أولًا: أنَّ كلام المستملي يدور حول تبويب الجامع الصحيح وترتيبه، ويوضح ذلك الأمثلة التي ذكرها، فمثَّل للأشياء التي لم تتم بأحاديث لم يُترجم لها، وللأشياء المبيضة بالأبواب التي لم يُذكر تحتها حديث، ومن المعلوم أنَّ صنيع الإمام البخاري، في ترجمة

(١) ينظر: أضواء على السنّة المحمّديّة - محمود أبو رية ص (٢٧٥)، وأضواء على الصحيحين لمحمد صادق النجمي الرافضي ص (١٢٥).

(٢) فتح الباري (١/ ٨).

أبواب صحيحه؛ يُعَدُّ من الأمور الباهرة التي أدهشت العلماء، وعجَز أكثرهم عن حل رموزها ومعرفة أسرارها، وفي هذا يقول القسطلاني: "تراجمه حَيَّرت الأفكار، وأدهشت العقول والأبصار، ولقد أجاد القائل:

أعيا فحولَ العلم حلُّ رموز ما

أبداه في الأبواب من أسرار»[1].

ولما كانت تراجم الإمام البخاري بهذه المنزلة، فقد يظن بعض العلماء أنَّ هناك أشياء لم تتم، أو أن البخاري لم يبيض كتابه، ويؤكد ذلك قولُ ابن حجر - وهو يشرح منهج البخاري في تراجمه -: «وربما اكتفى أحيانًا بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه وأورد معها أثرًا أو آية، فكأنه يقول: لم يصح في الباب شيء على شرطي، وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد مَن لم يُمعنِ النظرَ أنه ترك الكتاب بلا تبييض، ومَن تأمل ظفِر، ومَن جدَّ وجد»[2].

ثانيًا: أنَّ كلام المستملي - كما سبق بيانه، إن ثبت - يتعلق بتراجم الجامع الصحيح فقط، أما الأحاديث - التي هي لُبُّ الجامع الصحيح وأساسه - فلا تدخل في كلامه؛ ولم يُنقل

---

(١) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١/ ٢٤).
(٢) فتح الباري (١/ ١٤).

عن أحد يُوثق بكلامه أنَّ أحاديث الجامع الصحيح فيها نقص أو خلل لم يكمله الإمام البخاري، وعليه: فإنَّ ادعاء وجود تراجم لم تتم، لا يقدحُ في صحة الجامع الصحيح، ولا يمنع الوثوق به؛ لأن الحجة ليست في تراجمه وإنما في أحاديثه. وقد جُمع القرآن في كتاب واحد بعد أن كان مفرقًا بعد وفاة النبي ﷺ، ولم يقدح أحد - ممن يعتد بقولهم - في الاحتجاج بالقرآن بحجة أنَّ النبي ﷺ مات ولم يجمعه.

ثالثًا: أنَّ الإمام البخاري عرض كتابه على العلماء، وأسمعه الآلاف من تلاميذه كما سبق بيان ذلك، فإذا لم يكمل الإمام البخاري كتابه ولم يهذبه وينقحه، فلا يتوقع عرضه على العلماء، وإسماعه للطلاب، وكيف يقول: «صنفت كتابي الصحيح لست عشرة سنة»[1]، وهو لم يكمله ولم يبيضه؟ ولا يشك عاقل أنَّ هذا القول كان بعد إكمال الكتاب وتبييضه.

الشبهة الثالثة: كيف استطاع البخاري الاطلاع على ستمائة ألف حديث مع دراستها سندًا ومتنًا خلال ست عشرة سنة هي مدة تحريره للكتاب؟ وبحساب ذلك نجد أنه يدرس أكثر من مائة حديث في اليوم الواحد، هذا إذا جعلنا أيام مرضه ورحلاته الطويلة ضمن الحساب، فكيف إذا أخرجناها[2]؟

---

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٣).

(٢) هذه الشبهة وقفت عليها في بعض المواقع الإلكترونية وتفوه بها

ويُرد على هذه الشبهة بالآتي:

أولًا: أنَّ المحدثين المتقدمين يقصدون بالحديث الإسناد، وهذا الإسناد قد يكون مرويًّا به متنٌ مرفوع إلى النبي ﷺ، أو أثرٌ موقوف على صحابي، أو على تابعي، أو على مَنْ دونه[1]؛ ولهذا لما قال الإمام أحمد بن حنبل: «صح من الحديث سبعُمائةِ ألف حديث وكَسْر، وهذا الفتى - يعني أبا زرعة - قد حفظ ستمائة ألف حديث»، قال البيهقي: «وإنما أراد - والله أعلم - ما صحَّ من أحاديث رسول الله ﷺ وأقاويلِ الصحابة، وفتاوى من أخذ عنهم من التابعين»[2]. إذا فُهم ذلك فإنه لا يُستغرب هذا العدد من الأحاديث التي اطلع عليها الإمام البخاري.

ثانيًا: أنَّ العدد المذكور من الأحاديث ليس المقصود به ستمائة ألف حديث مفردة، وأنَّ كل حديث بإسناد ومتن يختلفان عن أسانيد ومتون الأحاديث الأخرى، بل المقصود الأحاديث بأسانيدها المكررة، وطرقها المتعددة؛ لأن متن الحديث الواحد الوارد عن عدد من الصحابة يَعُدُّه المحدثون المتقدمون بعدد أولئك الصحابة، بل بعضهم يَعُدُّ الحديث الوراد عن الصحابي الواحد إذا جاء من طُرُق عن التابعين، فهو عندهم بعدد أولئك

بعض الرافضة وبعض الملاحدة: ينظر: موقع شبكة الإلحاد العربي www.ilvad.org، ومنتديات يا حسين www.yahosein.com.

(١) ينظر: منهاج المحدثين ص (١٦).

(٢) تهذيب الكمال (١٩/ ٩٦، ٩٧)، تدريب الراوي (١/ ٤١).

التابعين، وكذلك الحال فيمَن بعد التابعين، ومن بعدهم. فالحديث الواحد إذًا ربما يصل إلى عشرات الأحاديث في اصطلاح المحدثين المتقدمين.

يقول ابن الصلاح - شارحًا قول البخاري: (أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح) -: «هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثارُ الصحابة والتابعين، وربما عُدَّ الحديث الواحد المروي بإسنادين حديثين»[1].

وقال نجم الدين القمولي: «مراده بما ذكره تعدد الطرق والأسانيد وآثار الصحابة والتابعين وغيرهم، فسمى الجميع حديثًا، وقد كان السلف يطلقون الحديث على ذلك»[2].

ثالثًا: أنَّ هناك جوابًا من ابن حجر على مَن استغرب حفظ الإمام البخاري لمائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح، وهذا الجواب من ابن حجر يُعَدُّ ردًّا على هذه الشبهة التي نحن بصدد دَحْضها.

قال ابن حجر - بعد أن ذكر قول ابن الصلاح السابق في شرح كلام البخاري -: «ويزيد ذلك وضوحًا أن الحافظ أبا بكر محمد بن عبد الله الشيباني المعروف بالجوزقي ذكر في كتابه المسمى بالمتفق أنه استخرج

(١) معرفة أنواع علوم الحديث ص (٢٠).
(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/ ١٨١).

على جميع ما في الصحيحين حديثًا حديثًا، فكان مجموع ذلك خمسة وعشرين ألف طريق وأربعمائة وثمانين طريقًا، فإذا كان الشيخان مع ضيق شرطهما بلغ جملة ما في كتابيهما بالمكرر هذا القدر، فما لم يخرجاه من الطرق للمتون التي أخرجاها لعلَّه يبلغ هذا القدر أيضًا أو يزيد، وما لم يخرجاه من المتون من الصحيح الذي لم يبلغ شرطَهما لعله يبلغُ هذا القدر أيضًا أو يقرب منه، فإذا انضاف إلى ذلك ما جاء عن الصحابة والتابعين تمت العدة التي ذكر البخاري أنه يحفظها»[1].

رابعًا: أنَّ الإمام البخاري كان جَبَلًا في الحفظ، وشهِدت له الأمة بالعبقرية والنبوغ، وأفنى عمره في حفظ السنة ودراستها ومعرفة الرجال والعلل، ومن كان بهذه المنزلة لا يحتاج إلى كثير وقت لدراسة حديث من الأحاديث، هو سلفًا يحفظ سنده ومتنه، ويعرف رجالَه وعللَه، هذا مع بركةٍ في الوقت يتفضل الله بها على العلماء الصادقين، ونحسب الإمام البخاري منهم، والواقع المشاهد أثبت لنا إنجازات لعلماء كُثر، الواحد منهم يُنجز عملًا يعجِز عنه طائفة من الناس، ويحتاج في إنجازه إلى عقود بل قرون.

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٢٩٧).

فالإمام النووي على سبيل المثال ألَّف مؤلفاتٍ كثيرةً محررة ومدققة، ومنها مطولات، في الحديث والفقه واللغة والأعلام وغيرها، مع أنه طلب العلم متأخرًا، ومات مبكرًا! طلب العلم وعمره تسع عشرة سنة، ومات وعمره خمس وأربعون سنة.

الشبهة الرابعة: أنَّ الجامع الصحيح تأثر بالضغوط السياسية؛ إذ خضع مؤلفه لرغبات العباسيين[1]:

ويجاب عن هذه الشبهة بالآتي:

أولًا: أنَّ جميع كتب التراجم والتاريخ تشهد للإمام البخاري بالصدق والنزاهة، والورع والديانة، وقد أجمعت الأمة على إمامته وجلالته، وعرَف قدرَه ومكانتَه عوامُّ المسلمين فضلًا عن العلماء وطلبة العلم، ومن كان هذا حاله فمن المستحيل أنَّ يتأثر بضغوط سياسية أو غيرها، والإمام البخاري أرفع وأجل من أن يتأثر بمثل هذه الأشياء، وهو الذي روى الأحاديث التي تحذر من عقوبة الكذب على رسول الله ﷺ.

ثانيًا: لو صح أنَّ الإمام البخاري تأثر بضغوط سياسية لنقلت لنا ذلك كتب التاريخ، كما نقلت مواقف العلماء في فتنة خلق القرآن؛ مَن ثبت منهم في المحنة ومن لم يثبت.

(١) دراسات محمدية للمستشرق جولدتسيهر ص (٥٤)، نقلًا عن المنطلقات الفكرية والعقدية لمدارس الطعن في الصحيحين للدكتور أمين عمر ص (١٩).

ثالثًا: أنَّ الإمام البخاري عرض كتابه على عدد من علماء الحديث الأجلاء في عصره، فلو كان هناك شيءٌ يدعو إلى الرِّيبة لبيَّنوه لنا، خصوصًا أنَّ من بين هؤلاء العلماء من أثبت التاريخ ثباته في الفتن، وقوته في المحن، أمثال الإمام أحمد وغيره.

رابعًا: أنَّ للإمام البخاري مواقفَ جريئةً مع السلاطين تُكذِّب هذا الاتهام، ومن ذلك ما رواه الخطيب البغدادي بإسناده إلى أبي سعيد بكر بن منير، قال: «بعث الأمير خالد بن أحمد الذهلي والي بخارى إلى محمد بن إسماعيل: أنِ احمِلْ إليَّ كتاب الجامع والتاريخ وغيرهما لأسمع منك. فقال محمد بن إسماعيل لرسوله: أنا لا أُذِل العلم ولا أحمله إلى أبواب الناس، فإن كانت لك إلى شيء منه حاجةٌ فاحضُرْني في مسجدي أو في داري، وإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان فامنعني من المجلس ليكون لي عذرٌ عند الله يوم القيامة؛ لأني لا أكتم العلم، لقول النبي ﷺ: «مَن سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من نار»»(١).

فإذا كان هذا موقف الإمام البخاري في أمر لو فعله لم يَعِبه به أحدٌ، فكيف يستجيب لأمرٍ فعلُه خيانة وقلة ديانة، فيستجيب لرغبات العباسيين، وكيف يرفض إذلال العلم وكتمانه، ويقبل فيه الخيانة وعدم الأمانة؟!

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٥).

خامسًا: أنَّ الإمام البخاريَّ روى في صحيحه عن عدد من الرواة الأمويين؛ منهم: أبو سفيان، ومعاوية بن أبي سفيان، وعثمان بن عفان، وعمر بن عبد العزيز، ومروان بن الحكم، وعبد الملك بن مروان، وسعيد بن عمرو بن العاص الأموي، وإسحاق بن سعيد بن العاص، وعنبسة بن سعيد بن العاص، بل ذكر فضائل كثير منهم في صحيحه، فكيف يروي لهؤلاء الرواة من بني أمية ويذكر الأحاديث في فضائل بعضهم، إذا كان ألَّف كتابه على ما يهواه العباسيون، ومعروفٌ العِداءُ السياسي بين الأمويين والعباسيين[1].

سادسًا: أن البخاري عند علماء الجرح والتعديل إمامٌ مجمع على إمامته وعدالته، فلو كان من المعروفين بخضوعهم للسلطان لناله تجريحهم؛ لأنهم كانوا يطعنون في كل راوٍ اقترب من السلطان أو التحق بعمل من أعماله.

سابعًا: أنَّ غالب أحاديث البخاري مُودعة في مسند الإمام أحمد بن حنبل، ومن المعروف المشهور أن الخلفاء العباسيين مِن أشدِّ خصوم الإمام أحمد، وقد اشتَهر ذلك في محنة القول بخلق القرآن، فهل يُقال أيضًا: إنَّ الإمام أحمد استجاب لرغبات العباسيين[2]!

---

(١) هذا الوجه مقتبس من ردِّ الدكتور أمين عمر محمد في بحثه (المنطلقات الفكرية والعقدية لمدارس الطعن في الصحيحين)، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين بالجامعة الأردنية، ٢٠١٠ ص (٢٢).

(٢) الوجه السادس والسابع مقتبسان من ردِّ الدكتور خالد أبا الخيل في

الشبهة الخامسة: أنَّ الجامع الصحيح انتقد فيه المحدِّثون المتقدمون والمعاصرون عددًا من الأحاديث[1]:

ويمكن أن يرد على هذه الشبهة بالآتي:

أولًا: ليس كلُّ انتقاد يُعَدُّ انتقادًا معتبرًا، فالذين انتقدوا الجامع الصحيح من المحدثين - قديمًا وحديثًا - لم يوَفَّقوا في انتقاداتهم، ولم يوافَقوا عليها جميعًا، ومِن أبرزِ الذين انتقدوا الجامع الصحيح من المتقدمين الإمامُ الدارَقطني، وقد بنى انتقاداته - في الغالب الأعم - على قواعدَ ليست محل اتفاق بين المحدثين؛ ولهذا قال النووي: "قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلمٍ أحاديثَ، وطعن في بعضها، وذلك الطعن الذي ذكره فاسد مبني على قواعدَ لبعض المحدثين ضعيفةٍ جدًّا مخالفةٍ لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم ولقواعد الأدلة، فلا تغتر بذلك"[2].

وقد أجاب العلماء عن تلك الانتقادات، ومن هؤلاء العلماء الحافظ ابن حجر، فقد خصص فصلًا كاملًا في مقدمته لشرح صحيح البخاري، للردِّ على هذه الانتقادات، فقال: "الفصل

بحثه (مسالك الفكر العقلي المعاصر للطعن في الصحيحين)، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين بالجامعة الأردنية، ٢٠١٠ ص (٨ - ١٣).

(١) ينظر: أضواء على السنّة المحمّديّة - محمود أبو رية ص (٢٧٥).

(٢) ما تمسُّ إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري للنووي ص (٦٧).

الثامن في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظُ عصره أبو الحسن الدارقطني وغيره من النقاد وإيرادها حديثًا حديثًا»[١].

وقد أجاب عن جميع الانتقادات، وقال عنها: «ليست كلها قادحة، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسُّف»[٢].

ثانيًا: أنَّ الأحاديث المنتقَدة عمومًا قليلة جدًّا بالنسبة لعدد أحاديث الجامع الصحيح، والأحاديثُ التي يمكن أن يكون النقدُ فيها له حظ من النظر أقلُّ من القليل، بل هي في عِداد النادر، عبَّر عنها ابن الصلاح، بقوله: «أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن»[٣].

وقال ابن حجر قبل سرد الأحاديث المنتقدة: «قبل الخوض فيه ينبغي لكل مُنصِف أن يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب، فإن جميعها وارد من جهة أخرى»[٤].

وقال بعد رده التفصيلي على الأحاديث المنتقدة:

(١) فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٤٦).
(٢) فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٨٣).
(٣) معرفة أنواع علوم الحديث ص (٢٩).
(٤) فتح الباري (١/ ٣٤٦).

«فهذه جملة أقسامِ ما انتقده الأئمة على الصحيح، وقد حررتها وحققتها وقسمتها وفصلتها، لا يظهر منها ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلا النادر»[1].

وهذا القليل النادر كما ذكر ابن حجر لا تأثير له في أصل موضوع الكتاب، ووارد من جهة أخرى، فالانتقادات كانت في الصناعة الحديثية، وليست في أصل المتن، ويوضح ذلك أكثرَ قولُ أبي إسحاق الإسفرائيني: «أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوعٌ بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها»[2].

وقال أحمد شاكر: «الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين، وممن اهتدى بهديهم، وتبعهم على بصيرة من الأمر: أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث، على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحدٌ فيها، فلا

(١) فتح الباري (١/ ٣٤٨).
(٢) نقله عنه السخاوي في فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٧٢).

يَهُولنك إرجافُ المرجفين، وزعمُ الزاعمين أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة»(١).

ثالثًا: أنَّ انتقاد الإمام الدارقطني وغيره من المحدثين لبعض الأحاديث في الجامع الصحيح، لا يسوِّغ لكل مَنْ هبَّ ودبَّ أن يطعن في جامع البخاري؛ لأنَّ أولئك أئمة توفرت فيهم أهليةُ النقد، ولهم إحاطة بعلوم الحديث رواية ودراية، وسلكوا في نقدهم القواعد والقوانين التي وضعها علماء الحديث لدراسة المرويات.

وأما انتقادات غير المتخصصين في علم الحديث فغير مقبولة، وهذا ليس في علم الحديث وحده، بل كل العلوم النظرية والتجريبية لا يقبل فيها انتقاد غير المتخصصين، فلا يمكن أن ينتقد المهندسُ المعماري الطبيبَ البشري في تخصصه الدقيق، ولا العكس، ولذلك لا تُقبل طعون المعاصرين الذين لا يملِكون أدوات علم الحديث ويجهلون قواعده وقوانينه، خصوصًا إذا كان طعنهم فيما أجمع علماء الأمة على تلقِّيه بالقبول، فكيف بطعونٍ من لا علاقة له بالعلم البتة!

قال ابن حجر بعد إجابته عن الانتقادات: «فإذا تأمل المنصف ما حررتُه من ذلك، عظُم مقدار هذا المصنف

(١) في تعليقه على الباعث الحثيث ص (٣٥).

في نفسه، وجلَّ تصنيفه في عينه، وعذر الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم، وتقديمهم له على كل مصنف في الحديث والقديم، وليسا سواءً مَن يدفع بالصدر فلا يأمن دعوى العصبية، ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد المرضية والضوابط المرعية»[(١)].

رابعًا: أنَّ الذين انتقدوا بعض الأحاديث في الجامع الصحيح من المعاصرين؛ كالشيخ الألباني مثلًا، انحصرت انتقاداته في أحاديث قليلة جدًّا، بعضها وافق فيه بعض المجتهدين المتقدمين الذين انتقدوا هذه الأحاديث، وبعضها لم يوفَّق في نقدها؛ لأنها من الأحاديث التي تلقتها الأمة بالقبول، ومع ذلك لم يقلِّل الشيخ الألباني من شأن الجامع الصحيح، بل قال بعد حديثه عن راوٍ في أحد أحاديث الصحيح: «فقط أطلتُ الكلام على هذا الحديث وراويه دفاعًا عن السنة، ولكي لا يتقوَّل متقوِّلٌ، أو يقول قائل من جاهل أو حاسد أو مغرض: إن الألباني قد طعن في (صحيح البخاري) وضعف حديثه، فقد تبين لكل ذي بصيرة أنني لم أحكم عقلي أو رأيي كما يفعل أهل الأهواء قديمًا وحديثًا، وإنما تمسكت بما قاله العلماء في هذا الراوي وما تقتضيه قواعدهم في هذا العلم الشريف ومصطلحه من رد حديث الضعيف، وبخاصة إذا خالف الثقة. والله ولي التوفيق»[(٢)].

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٨٣).
(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٣/ ٤٦٥).

وقال أيضًا: «الصحيحان هما أصحُّ الكتب بعد كتاب الله تعالى باتفاق علماء المسلمين من المحدِّثين وغيرهم، فقد امتازا على غيرهما من كتب السنة بتفرُّدهما بجمع أصح الأحاديث الصحيحة، وطرح الأحاديث الضعيفة والمتون المنكرة، على قواعدَ متينةٍ، وشروط دقيقة، وقد وُفقوا في ذلك توفيقًا بالغًا لم يُوفَّق إليه مَن بعدهم ممَّن نحا نحوهم في جمع الصحيح؛ كابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم، حتى صار عرفًا عامًّا أن الحديث إذا أخرجه الشيخان أو أحدهما، فقد جاوز القنطرة، ودخل في طريق الصحة والسلامة، ولا ريب في ذلك»[1].

الشبهة السادسة: أنَّ الجامع الصحيح فيه عدد من الأحاديث المعلّقة، والمعلقُ من قسم الأحاديث المردودة[2]:

ويمكن الجوابُ عن هذا بما يلي:

أولًا: أنَّ الأحاديث المعلقة ليست مردودة على الإطلاق، فمنها المقبول، ومنها المردود، والحكم في ذلك راجع إلى الإسناد هل هو متصل أم لا، فإذا كان إسناد الحديث المعلق متصلًا فهو مقبول صحيح، وإذا كان منقطعًا فهو مردود ضعيف، وسيأتي توضيح ذلك، والتفصيل فيه.

(١) قال ذلك في مقدمة تحقيقه لشرح الطحاوية ص (٢٢).

(٢) هذه الشبهة وقفت عليها في موقع بيان الإسلام bayanelislam.net.

ثانيًا: أنَّ الأحاديث المعلقة في الجامع الصحيح ليست كلُّها مرفوعةً إلى النبي ﷺ، فهناك نسبة كبيرة منها هي آثار موقوفة على الصحابة والتابعين، أدخلها البخاري في الجامع فقهًا منه؛ للاستفادة من أقوالهم والاستئناس بها، ومن المعلوم أنَّ شرط الإمام البخاري في جامعه يتعلق بالأحاديث المرفوعة المسندة لا بالآثار الموقوفة، ويؤيد ذلك اسمُ كتابه (الجامع الصحيح المسند المختصر مِن أمور رسول الله وسُنَنِه وأيامه)، وأكَّد ذلك ابن حجر بقوله: «المقصود من هذا التصنيف بالذات هو الأحاديث الصحيحة المسندة، وهي التي ترجم لها، والمذكور بالعرض والتبع: الآثار الموقوفة، والأحاديث المعلقة، نعم والآيات المكرمة؛ فجميع ذلك مترجم به، إلا أنها إذا اعتُبرت بعضُها مع بعض، واعتُبرت أيضًا بالنسبة إلى الحديث؛ يكون بعضها مع بعض، منها مفسِّر، ومنها مفسَّر، فيكون بعضها كالمترجم له باعتبار، ولكن المقصود بالذات هو الأصل»[1]. ولو أسند الإمام البخاري هذه الآثار المعلقة في جامعه لخرج بذلك عن شرطه؛ ولهذا علقها مع كونها صحيحة حتى لا يخل بشرطه.

ثالثًا: أنَّ عددًا من الأحاديث المعلقة في الجامع الصحيح

(١) فتح الباري (١/ ١٩).

جاءت موصولة في الكتاب نفسه، فمن عادة الإمام البخاري أنه يعلق الحديث في موضع ويصله في موضع آخر؛ طلبًا للاختصار وعدم التَّكرار، وفي هذا يذكر ابن حجر: «أنه يُورده معلقًا حيث يضيق مخرج الحديث، إذ من قاعدته أنه لا يكرر إلا لفائدة، فمتى ضاق المخرج واشتمل المتن على أحكام، فاحتاج إلى تكريره؛ فإنه يتصرف في الإسناد بالاختصار خشية التطويل»(١).

وقال أيضًا: «وربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلا طريق واحدة، فيتصرف حينئذ فيه؛ فيورده في موضع موصولًا وفي موضع معلقًا»(٢).

رابعًا: أنَّ الأحاديث المعلقة التي لم توصل داخل الصحيح، على نوعين:

النوع الأول: ما أورده البخاري بصيغة الجزم، وهذا: الغالب الأعم فيه أحاديثُه صحيحة، وسبب تعليق هذا النوع من الأحاديث يبيِّنه لنا ابن حجر بقوله: «السبب في كونه لم يوصل إسناده، إما لكونه أخرج ما يقوم مقامه فاستغنى عن إيراد هذا مستوفى السياق، ولم يهمله، بل أورده بصيغة التعليق طلبًا للاختصار، وإما لكونه لم يحصل عنده مسموعًا، أو سمعه وشكَّ في

(١) فتح الباري (١/ ١٧).
(٢) فتح الباري (١/ ١٥).

سماعه له من شيخه، أو سمعه من شيخه مذاكرة فما رأى أنه يسوقه مساق الأصل، وغالب هذا فيما أورده عن مشايخه»[١].

النوع الثاني: ما أورده البخاري بصيغة التمريض، وفيه الصحيح على شرط غيره، وفيه الحسن، وفيه الضعيف المنجبِر، وفيه الضعيف الذي لا ينجبر، وهو قليلٌ جدًّا، بل نادرٌ، وهذا الأخير يبين ضعفَه الإمام البخاري نفسه.

خامسًا: أنَّ المعلقات في الجامع الصحيح للبخاري قد وصلها الحافظ ابن حجر في كتاب أسماه (تغليق التعليق)، وبين أن هذه المعلقات موصولة في كتب السنة الأخرى سوى الجامع الصحيح.

سادسًا: لو سلَّمنا جدلًا أنَّ الأحاديث المعلقة في الجامع الصحيح كلها ضعيفة؛ فإن ذلك لا يمنع الوثوق بالجامع الصحيح، ولا يقلل من شأنه، وذلك لأمور منها:

أولها: أنَّ أغلب هذه المعلقات في تراجم الأبواب، لا في أصل الكتاب ومتنه.

ثانيها: أنَّ نسبة الأحاديث المعلقة إلى الأحاديث الموصولة لا تكاد تذكر.

ثالثها: أنَّ أكثر هذه المعلقات خارج شرط البخاري

(١) فتح الباري لابن حجر (١/ ١٧).

في صحيحه، فلا تحسب عليه؛ لأنه كما سبق: غالبها آثار موقوفة على صحابة وتابعين، وليست مسندة كما شرَطَ البخاري.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن اتبع سنته واقتفى أثره إلى يوم الدين.

أما بعد:

فيجدُر بي في نهاية هذا البحث أنْ أبيِّن أهمَّ ما توصلتُ إليه من نتائجَ وأهم التوصيات التي أراها تستحق الذكر.

أولًا: النتائج

من أبرز النتائج التي توصلت إليها ما يلي:

١) أنَّ أشهر الطاعنين في صحيح البخاري، هم: الرافضة، والمستشرقون، والعقلانيون، والقرآنيون، والحداثيون، وغيرهم من أعداء الدِّين.

٢) أنَّ من أبرز أهداف طعنهم في صحيح البخاري: إسقاط الدين الإسلامي - نصرة المذهب العقدي - الكيد لأهل السُّنة - زعم الاحتياط في الدين - زعم التجديد وتنقية التراث - حب الظهور والشهرة.

٣) أنَّ من أبرز الشبهات حول الجامع الصحيح: عدم عصمة

مؤلفه البخاري - تأثره بالضغوط السياسية في كتابه - انتقاد بعض المحدثين لكتابه - وجود الأحاديث المعلقة بالكتاب - أنه مات قبل تبييض كتابه، وسبق الجواب عن ذلك.

ثانيًا: التوصيات

أهم التوصيات التي يمكن أن أوصي بها، هي ما يلي:

١) زيادة العناية بالسُّنة والاهتمام بها، والدعوة إلى تطبيقها في حياة الأمة أفرادًا ومجتمعاتٍ.

٢) تربية النشء على حبِّ النبي ﷺ وتوقيره، واحترام سُنته واتباعها.

٣) ترسيخ تعظيم كتب السنة عمومًا، وصحيح البخاري خصوصًا؛ لدى أفراد الأمة وأجيالها.

٤) كشف أعداء السُّنة وفضحهم؛ حتى يحذرهم الشباب المسلم، ولا يقعوا في شباكهم.

٥) الاحتساب على كلِّ طاعنٍ في السُّنة النبوية وردعه بالعقوبة التي تؤدبه وتكُفُّ شره.

٦) على علماء الحديث التصدي للشبهات التي يثيرها الأعداء حول صحيح البخاري؛ لأن في حمايته حمايةً للسُّنة كلها.

٧) على الجامعات والمعاهد والمراكز والأقسام العلمية إقامةُ الندوات والمؤتمرات للدفاع عن صحيح البخاري، وتسجيل رسائل جامعية خاصة بجمع كلِّ الشبهات حول صحيح البخاري والرد عليها بتوسع.

هذا، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة..	٣
أهمية الموضوع	٦
أسباب اختيار الموضوع	٦
خطة البحث...	٧
المبحث الأول: الطاعنون في الجامع الصحيح وأهدافهم	٨
المطلب الأول: الطاعنون في الجامع الصحيح.......................	٨
المطلب الثاني: أهداف الطعن في الجامع الصحيح...................	١٣
المبحث الثاني: شبهات حول الجامع الصحيح	١٧
الخاتمة..	٤٠
فهرس الموضوعات	٤٣

~

تم الصف والإخراج بإشراف
دار ابن سلام للبحث العلمي
٠٠٢٠١٠٩٨٥٤٦٦٨٢
جمهورية مصر العربية

القصيم - بريدة
حي النهضة - طريق عثمان بن عفان

جوال: 0535600013
0535100013

ص - ب 1025
الرمز البريدي: 51431